النظام القضائي في كتاب عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان للعيني (ت: ٨٥٥هـ/١٤٥١م)

The judicial system in the book Aqd al-Juman fi Tarekh Ahl al-Zaman al-Ayni (T: 855 AH / 1451 AD)

دعاء احمد محمد

كلية التربية للبنات_ جامعة بغداد

doooda2ahmed7@gmail.com

أ.د. وئام عدنان عباس

كلية التربية للبنات_ جامعة بغداد

weaamadnan8@gmail.com

النظام القضائي في كتاب عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان للعيني (ت: ٨٥٥هـ/١٤٥١م)

دعاء احمد محمد

أ.د. وئام عدنان عباس

الملخص:

تمثل المؤسسات الدينية وعلى رأسها القضاء أهم مظاهر التطور، ففي القضاء يكون استقامة المجتمع وعدله، حيث حظي القضاء على مر العصور بمكانة رفيعة من خلال اهتمام الخلفاء والسلاطين بهذه المؤسسة، كما تطرق البحث إلى التغيير الكبير الذي حصل في الديار المصرية عند زوال حكم الفاطميين وابتداء حكم بني أيوب من خلال تغيير مذهب البلاد من الإسماعيلي إلى الشافعي وتغيير كل ما يلزم تغييره، هذا فضلاً عن ذكر أهم القضاة الذين تولوا المنصب خلال حقبة الدراسة.

Abstract:

Religious institutions, led by the judiciary, represent the most important manifestations of development. In the judiciary, the integrity and justice of society is the case, as the judiciary has enjoyed a high position throughout the ages through the interest of the caliphs and sultans in this institution. Bani Ayoub by changing the doctrine of the country from Ismaili to Shafi'i and changing everything that needs to be changed, in addition to mentioning the most important judges who took office during the study period.

الكلمات المفتاحية: المؤرخ العيني، القضاء، مصر وبلاد الشام.

Keywords: Al-Ainy historian, judiciary, Egypt and the Levant.

المقدمة:

لأن النظام القضائي مؤسسة دينية وإدارية مهمة، ولبيان تلك الأهمية فقد عمدنا إلى تقسيم البحث إلى خمسة محاور تناول الأول: القضاء في اللغة والاصطلاح، وجاء الثاني

ليتناول: القضاء في العهد الزنكي وفيه وضحنا القضاء على عهد نور الدين زنكي وبينا أهم القضاة على عهده ، وتحدثنا في المحور الثالث: عن القضاء في العهد الأيوبي وبينا أهم التغييرات التي طرأت على المؤسسة القضائية ، ثم اختص المحور الرابع: بوظائف ومهام القاضي ، وتناول الخامس والأخير أهم قضاة الدولة الأيوبية.

أولاً: القضاء في اللغة والاصطلاح:

القضاء في اللغة مشتق من الفعل قضى، ويأتي بعدّة معاني منها: الحكم أو الإلزام(١)، وهذا ما نراه في قوله تعالى: **{اقض مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدنيا}**(٢). بمعنى اصنع واحكم، لذلك سمي القاضي قاضياً لأنه يصدّر الأحكام وينفذها(٣).

وقد ورد لفظ القضاء في القرآن الكريم على وجوه عديدة، ففي معنى الخلق جاء في قوله تعالى: **{ فَقَضاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ فِي يَوْمَيْنِ}**(٤). وفي الإرادة قوله تعالى: **{وَإِذا قَضى أَمْراً فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}**(٥). وفي الموت والانقطاع قال تعالى: **{فَمِنْهُمْ مَنْ قَضى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ}**(٦). هناك معانٍ كثيرة يطول الكلام فيها، إلا إن جميعها لا تخلو من الفصل وحسم الأمر وإنجازه.

وفي الاصطلاح: هناك تعريفات عديدة للقضاء، حيث اختلف الفقهاء في تعريفاتهم ويرجع ذلك ربما إلى اختلافهم في حقيقة القضاء هل هو صفة؟ أم فعل؟ أم عمل يقوم به القاضي؟ إلا إننا يمكن أن نستخلص تعريفاً مبسطاً وشاملاً للقضاء على إنه: "**الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع**"(٧). ويعرفه الكاساني(٨)(ت٥٨٧هـ /١١٩١م) بقوله: " **القضاء هو الحكم بين الناس بالحق، والحكم بما أنزل الله عز وجل**".

ويعد القضاء من أفضل المظاهر التي يتمثل فيها العدل، وبه قوام المجتمع وعدله وبقاؤه " **فلا بقاء إذا لم يكن هناك عدل، ولا عدل إذا لم يكن هناك قضاء**"(٩).

وعندما جاء الإسلام أمر الله تعالى رسوله الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) أن يحكم بين الناس بما أنزل سبحانه وتعالى من احكام وتعاليم تخص الأمور الدينية والدنيوية(١٠) انطلاقاً من قوله تعالى :**{ وَأَنْ اُحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ}**(١١)، لذا فأن أول من تقلد القضاء في الإسلام هو رسولنا الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) حيث مارسه حكماً وشرعاً، ثم تقلده الخلفاء الراشدين

(رضي الله عنهم) من بعده سائرين على نهجه، يباشرونه بأنفسهم[١٢]. لكن الأمر لم يستمر على هذا الحال، فبعد اتساع سلطانهم كان من الطبيعي أن تتسع مهامهم، وكثرة المهام هذه اضطرتهم إلى استنابة من يتولى عنهم أمور القضاء، سواء في مركز الخلافة أو الاعمال وغيرها[١٣].

ورغم بساطة القضاء في العصر الأموي إلا إنه حظى بأهمية كبيرة، والقضاة فيه مستقلين في آرائهم وأحكامهم عن الخليفة أو الوالي[١٤]. وقد تطور هذا النظام القضائي تطوراً واضحاً في العصر العباسي، حيث ضعفت فيه روح الاجتهاد، وذلك لظهور المذاهب الأربعة وعلى هذا الاساس أصبح القاضي ملزماً بإصدار أحكامه وفق أحد المذاهب الأربعة، فنرى بأن العراق كان يحكم على المذهب الحنفي، بينما المغرب كان يحكم وفق المذهب المالكي، وإما الشام ومصر فعلى المذهب الشافعي[١٥].

وفي العصر العباسي تأثر القضاء بالسياسة لمحاولة الخلفاء إضفاء الصبغة الشرعية على الحكم، مما جعل الكثير من القضاة يبتعدون عن قبول المنصب حتى لو أكرهوا خوفاً من الله سبحانه وتعالى وخشية من الوقوع في الخطأ اثناء إصدار الحكم[١٦].

ومما يدل على ارتفاع مكانة القاضي وعلو منزلته هو ما أنيط به من مسؤوليات أخرى إضافة إلى القضاء وهو النظر في المظالم والمواريث والحسبة والمكاييل وغيرها[١٧]. وبذلك أصبح القاضي يتمتع بسلطات واسعة جداً.

ثانياً: القضاء في العهد الزنكي :

حظي القضاء برعاية واهتمام الزنكيون وبالأخص السلطان نور الدين محمود، أكثر من أي وظيفة ثانية، حيث جعلت المؤسسة القضائية في قمة الأجهزة الإدارية، وهذا ما لمسناه من حديث العيني عن خبر وفاة السلطان نور الدين زنكي والذي خصص له حوالي ٢٤ صفحة[١٨] مقسمة على عدّة عناوين.

ففي الحديث عن ورعه وزهده[١٩] تبين بأن السلطان نور الدين زنكي قد توج اهتمامه بالقضاء والقضاة من خلال بنائه دار للكشف في دمشق أطلق عليه تسمية " دار العدل"[٢٠]، والذي عدّ بمثابة محكمة عليا يلجأ إليها المتخاصمون وأصحاب القضايا المهمة والحقوق المسلوبة ليحكم بينهم بالعدل.

وعن السبب الرئيسي وراء قيام السلطان بهذه الخطوة يذكر العيني[٢١] ذلك بالقول: " **إن الأمراء لما قدموا دمشق اقتنوا الأملاك، واستطالوا على الناس خصوصاً أسد الدين شيركوه، وكثرت الشكاوي إلى القاضي كمال الدين[٢٢]، فلم يقدر على الأنصاف من أسد الدين، فشكوا إلى نور الدين، وأمر ببناء دار العدل**".

وعندما علم أسد الدين شيركوه بذلك الأمر أحضر أصحابه وديوانه وأخذ يتحدث إليهم قائلاً: " **إن نور الدين ما بنى هذه الدار إلا بسببي، لينتقم مني، وإلا فمن هو الذي يمتنع على كمال الدين، والله لأن أحضرت إلى دار العدل بسبب واحد منكم لأصلبنه، فإن كان بينكم وبين أحد منازعة فأرضوه مهما أمكن، ولو أتى على جميع ما في يدي، فإن خروج أملاكي من يدي أهون علي من أن يراني نور الدين بعين ظالم، ويسوي بيني وبين آحاد العوام، ففعلوا، وأرضوا الخصوم**"[٢٣].

ولما سمع السلطان نور الدين بما فعل شيركوه قال: "**الحمد لله الذي جعل أصحابنا ينصفون من نفوسهم قبل حضورهم عندنا**"[٢٤]. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى عدالة السلطان وحرصة على إشاعة العدل والاحسان، ورفع الظلم عن رعاياه من خلال محاسبة المقصرين.

ثم جعل السلطان نور الدين من نفسه قدوة لغيره من رجال دولته، وذلك بذهابه إلى مجلس القاضي كمال الدين الشهرزوري ليحكم بينه وبين رجل كان قد ذهب إلى نور الدين يوماً وهو يلعب في أحد ميادين الشام فوقف الرجل أمامه وأشار عليه، حينها طلب السلطان من حاجبه أن يسأله ما حاجته؟ فأجاب الرجل: أن له مع نور الدين حكومة، فذهب السلطان مع هذا الرجل إلى مجلس القاضي ليحكم بينهم بالعدل، وبعد أثبات بأن لا شيء للرجل[٢٥]، قال السلطان: " **كنت أعلم إنه لا حق له عندي، وإنما حضرت معه لئلا يقال عني: إني دعيت إلى مجلس الشرع فأبيت**"[٢٦].

ويبدو أن السلطان أراد بفعلته هذه أن يبرهن للناس بأن القضاء فوق الجميع، ومن يرتكب خطأ ما سيحاسب عليه بغض النظر عن مكانته الاجتماعية ومناصبه العليا، وإن القضاء يتمتع باستقلال تام.

إضافة إلى ما سبق كان السلطان نور الدين يجلس بنفسه في دار العدل لمدة أربعة أيام وأحياناً خمسة من كل أسبوع، ويكون في حضرته العلماء، والفقهاء، ثم يأمر بإزالة البواب والحاجب حتى يصل إليه كل فئات المجتمع بما فيهم الشيخ الضعيف، والعجوز الكبيرة، وغيرهم من الفئات ليستمع إليهم، ويسأل الفقهاء عما أشكل عليه(٢٧).

وهذه خطوة مهمة أن يكون السلطان على اتصال مباشر مع رعاياه لحل مشاكلهم، وحل المنازعات والخصومات ليسود العدل في دولته، خاصة وأن فكرة القضاء قائمة اساساً على العدل والمساواة.

وعن عدله وزهده أيضاً حكى لنا العيني(٢٨) بأنه: "**دخل يوماً إلى خزائنه، فرأى مالا كثيراً، فقال: من أين هذا؟ قال خازنه: بعث به القاضي كمال الدين من فائض الأوقاف، فقال ردوه إليه، وقولوا له: أن رقبتي رقيقة لا تقدر على حمله غداً، وأنت رقبتك غليظة تقدر على حمله**". ومن ثم فأنه ما كان يصل إليه من الهدايا التي يبعثها الملوك وغيرهم للسلطان، يرسله بدوره إلى القاضي كمال الدين ليبيعها ويعمر بها بيوت الله المهجورة، ولا يتناول السلطان منها شيئاً(٢٩).

ولم يكن السلطان نور الدين يعاقب المتهمين على الظنة والتهمة، وإنما على الشهود فأن وجد شاهد على المتهم عاقبه وفق الشريعة الإسلامية من غير تعدٍ، وبذلك قل المفسدون ببركة العدل، واتباع الشريعة الإسلامية(٣٠).

إما بالنسبة إلى قضاته فقد كان السلطان ينتقيهم ممن يحمل مؤهلات عالية تؤهلهم لتسلم منصب القضاء كالفقه الواسع، والتقوى، والكفاءة، والأمانة، وغيرها من الصفات الضرورية، حيث برز في عهده عدد كبير من القضاة ذكر العيني(٣١) البعض منهم أمثال:

١) كمال الدين الشهرزوري (ت ٥٧٢هـ/١١٧٦م) :

من أشهر قضاة الشافعية في الدولة النورية، ولاه السلطان منصب قاضي القضاة في البلاد كلها، وأعطيت له الصلاحية في تعيين نواباً عنه في الأقاليم التابعة للبلاد، ثم أسند إليه مهمات أخرى إلى جانب القضاء كالنظر في الجامع والأشراف على دار الضرب، وتعمير المساجد المهجورة، وبناء الأسوار في دمشق، بالإضافة إلى بناء وتعمير البيمارستانات، والمدارس، وإليه

الحسبة، والنظر في الأمور الدينية والشرعية، كما أضيفت إليه شحنكية[٣٢] دمشق، إلا إنها سحبت منه وأعطيت للسلطان صلاح الدين فيما بعد، وكان الشهرزوري صاحب السيف والقلم في البلاد[٣٣]. ويفهم من كل ما سبق بأن الشهرزوري كان أحد ركائز الدولة والساعد الأيمن للسلطان في تمشية أمور البلاد.

ولعل ما يستري الانتباه هنا هو ظاهرة الجمع بين الوظائف وإسنادها لرجل واحد فقط، وهذا الأمر يندرج ضمن عدّة اسباب منها: كفاءة هذا الرجل وما يتمتع به من صفات غير متوفرة بأقرانه فيعهد السلطان بكل تلك الوظائف لنفس الرجل، فالشهرزوري كان يحمل من الصفات ما تؤهله لذلك، فقد كان فاضلاً، زاهداً في الدين، ورعاً، أميناً ثقة، شاعراً، أديباً، ظريفاً في المجالس، عظيم الرياسة، له خبرة واسعة بتدبير الملك، نال من المناصب ما لم يناهله أحد من أهله (كونه من أسرة لها باع طويل بهذا المجال حيث تخصصوا بالقضاء وأبدعوا فيه)[٣٤].

أو لربما السبب وراء جمع الوظائف برجل واحد، هو صلة اغلب هذه الوظائف بالقضاء فتجمع برجل واحد، أو في بعض الأحيان يكون القاضي مسؤولاً عن مناطق قليلة السكان من المسلمين فتجمع له تلك الوظائف مع بعضها.

ويذكر بأن الزنكيون قد زادوا في جامكية القضاة، ومن ذلك ما زاده عماد الدين زنكي في جامكية الشهرزوري حتى أنتقده الأمراء قائلين له: " **إن هذا كمال الدين يحصل له في كل سنة منك ما يزيد على عشرة آلاف دينار أميرية وغيره يقنع منك بخمس مئة دينار، فقال لهم بهذا العقل والرأي تدبرون دولتي إن كمال الدين يقل له هذا القدر وغيره يكثر له خمس مئة دينار فإن شغلاً واحداً يقوم فيه كمال الدين خير من مئة ألف دينار**"[٣٥].

وبالإضافة إلى عدل كمال الدين وورعه وأمانته، فقد كان طلق اللسان في الكلام ومعرفة مخارجهِ ومداخلهِ لأنه كان أديباً شاعراً، لذا وقع اختيار السلطان نور الدين عليه ليكون سفيره إلى دار الخلافة العباسية في بغداد، لأنه كان على علم بما يحمله القاضي كمال الدين من علم ورأي وحكمة وفصاحة، فيذكر العيني[٣٦] إنه في سنة (٥٦٨هـ/١١٧٢م) أرسل السلطان نور الدين الى بغداد القاضي كمال الدين ومعه الأسرى، والهدايا للخليفة العباسي المستضيء بالله ومعه كتاب يشرح فيه ما تم فتحه من البلاد، والكسرة التي حصلت للروم.

٢) شرف الدين بن أبي عصرون (ت٥٨٥هـ/١١٨٩م) :

هو القاضي شرف الدين أبو سعد عبدالله، بن أبي عصرون، السري، بن محمد بن هبة الله بن مطهر، أبن أبي السري، التميمي، الحديثي ثم الموصلي، من فقهاء الشافعية، يعد من فضلاء عصره، درس في الموصل سنة (٥٢٣هـ/١١٢٨م)، ثم أقام في سنجار مدة من الزمن، أنتقل بعدها إلى حلب سنة (٥٤٥هـ/١١٥٠م)، ثم توجه بعدها إلى دمشق وبقي فيها إلى أن ملكها نور الدين زنكي سنة (٥٤٩هـ/ ١١٥٤م) حيث درس فيها وتولى أوقاف المساجد ثم عاد بعدها إلى حلب وأقام بها[٣٧].

كان أبن أبي عصرون قد تقدم عند السلطان نور الدين صاحب بلاد الشام فبنى له مدرسة بحلب، وأخرى بحماة وحمص وغيرها، وقد عينه نور الدين على القضاء، فتولى القضاء في سنجار، ونصيبين، وحران، وغيرها من ديار بكر[٣٨].

وقد نال أبن أبي عصرون ثقة السلطان نور الدين واحترامه فمنحه صلاحيات واسعة في استنابة القضاة على المدن والنواحي التابعة لسلطانه، ومعلوم أن هذه الصلاحية لا تمنح إلا للأشخاص المشهود لهم بكفاءتهم وعدلهم وأمانتهم، ويخبرنا العيني[٣٩] بهذا الصدد أن السلطان نور الدين أراد السفر فأستدعى الشيخ أبن أبي عصرون وجعله على القضاء وفوضه باختيار نوابه على الأقاليم بقوله: "**فنهض من فوره إلى السفر ...، واستقضى الشيخ شرف الدين بن أبي عصرون وكان على سنجار، ونصيبين، والخابور، فاستناب فيها أبن أبي عصرون نواباً من أصحابه**".

ثالثاً: القضاء في العهد الأيوبي :

بعد أن ضعفت الدولة الفاطمية بشكل كبير، ودانت الديار المصرية لحكم الزنكيين متمثلة بصلاح الدين الأيوبي ممثل السلطان الملك العادل نور الدين زنكي في مصر، عمل صلاح الدين على إنهاء الحكم الفاطمي بشكل رسمي سنة (٥٦٧هـ/١١٧١م) من خلال قطع الخطبة للخليفة الفاطمي العاضد، وإقامة الخطبة للخليفة العباسي[٤٠].

وبهذا الحدث عاد المصريون إلى مذهب أهل السنة والجماعة الذي كان سائداً قبل الحكم الفاطمي للبلاد[٤١]، وقبل هذه الخطوة بعام واحد فقط (٥٦٦هـ/١١٧٠م) عمل السلطان صلاح

الدين على تغيير كل ما يخص الدولة الفاطمية في محاولة منه لتقويض ركائزها، فقام بعزل قضاة مصر من الشيعة الإسماعيلية[٤٢]، وولى مكانهم على رأس المؤسسة القضائية قضاة على المذهب الشافعي منهم: قاضي القضاة صدر الدين بن درباس[٤٣] الشافعي المذهب، ومنحه السلطان كافة الصلاحيات في تيسير الأعمال الشافعية، وله الحق أيضاً في تعيين قضاة شافعية ينوبون عنه في الأقاليم التابعة للبلاد بدلاً من المذاهب الشيعية[٤٤].

ولتغطية حاجة مصر من قضاة الشافعية وسدّ النقص الحاصل في الكوادر القضائية، عمد صلاح الدين إلى هدم سجن بمصر تعرف بـ "دار المعونة" وبنى على أنقاضها مدرسة لتدريس الفقه الشافعي، ولم ينتهي عند هذا الحد بل انشأ أيضاً مدرسة للمالكية[٤٥] لتدريس الفقه المالكي وذلك في النصف من محرم لسنة (٥٦٦هـ/ ١١٧٠م)[٤٦].

وفي ذات السنة قام تقي الدين عمر بن شاهنشاه أبن أخي صلاح الدين بشراء دار كانت تسمى بـ "منازل العز"[٤٧] فحولها مدرسة للشافعية[٤٨]. حيث أصبح القضاء كله على المذهب الشافعي، وبهذا أنتشر المذهب الشافعي في عموم البلاد، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مصر شافعية[٤٩].

ولم يكن السلطان صلاح الدين الأيوبي وحده من المتحمسين لمذهب الشافعية من بين أهله وأقربائه، بل كل أبناء البيت الأيوبي كانوا ينتمون إلى المذهب الشافعي، عدا الملك المعظم عيسى (٦١٥_٦٢٤هـ/١٢١٨_١٢٢٧م) الذي كان على المذهب الحنفي، ويعد من المتعصبين لمذهبه، ولم يكن هناك حنفي سواه في جميع أهل بيته[٥٠]، وكان قد عوقب على ذلك حتى قيل له كما يذكر العيني[٥١] : " **لمَ خالفت آباءك وأهلك؟ فقال: أما ترضون أن يكون في بني أيوب مسلم واحد**". وكان المعظم حسب ما ذكر العيني[٥٢] قد انشأ في بيت المقدس مدرسة الحنفية لتدريس الفقه الحنفي والتي أطلق عليها تسمية المدرسة المعظمية[٥٣].

رابعاً: وظائف ومهام القضاة :

زادت أهمية القضاء على غيرها من التراتيب الإدارية والدينية، وأوكلت مهمات أخرى بجانب القضاء كما حصل في العهد الزنكي، فقد ذكر العيني[٥٤] إنه في سنة (٥٨٣هـ/١١٨٧م) عندما أفتتح السلطان صلاح الدين عكا أقيمت أول صلاة جمعة في ساحل فلسطين بعد انقطاعها لفترة طويلة جداً، أقامها الفقيه جمال الدين عبد اللطيف[٥٥]بن الشيخ (أبي النجيب السهروردي).

وبعد إطلاع السلطان على سعة علمه وتقواه أسند إليه القضاء والخطبة، إضافة إلى شؤون الأوقاف والحسبة وغيرهما من الأمور الدينية[٥٦].

وعند تحرير مدينة عسقلان في نفس السنة، ألقى السلطان صلاح الدين ذات المهمة على جمال الدين عبدالله بن عمر[٥٧]، حيث فوض إليه القضاء والخطابة وغيرها من الوظائف الدينية[٥٨].

وكان القاضي محيي الدين بن الزكي، قد تولى خطبة الجمعة إلى جانب القضاء، فيروى إن السلطان صلاح الدين لدى فتحه بيت المقدس سنة (٥٨٣هـ/١١٨٧م)، رسم للقاضي محيي الدين أن يخطب الجمعة، فخطب خطبة بديعة، وعُدّ ابن الزكي أول من خطب بعد فتح القدس، ثم أستمر في ذلك حتى تم تعيين خطيب جديد[٥٩].

ومن الذين تولوا وظائف ومهام عديدة إلى جانب القضاء هو القاضي " **جمال الدين يونس بن بدران بن فيروز المصري**"[٦٠] المتوفي (٦٢٣هـ/١٢٢٥م) والذي كان وكيلاً لبيت المال ثم أسند إليه منصب قاضي القضاة بدمشق، ثم تولى مهنة التدريس في المدرسة العادلية الكبيرة[٦١]، فكان جمال الدين أول من درس بها[٦٢].

وكان بهاء الدين بن شداد (ت٦٣٢هـ/١٢٣٤م) متولي قضاء بيت المقدس، قد فوض إليه التدريس بالمدرسة التي اعادها السلطان بعدما حولها الإفرنج إلى كنيسة كما كانت قبل الإسلام، واسند إليه أيضاً النظر في الأوقاف[٦٣].

وقد كان بعض القضاة يعينون نواباً عنهم في حال انشغالهم بمهام أخرى، أو لأسباب صحية، ففي هذه الحالة يعمدوا إلى الاستعانة بأشخاص موثوقين لينوبوا عنهم، مثلما فعل قاضي حلب محيي الدين ابن الزكي عندما أختار زين الدين نبأ (أبن البانياسي)[٦٤] ليكون نائباً له كي يباشر أمور القضاة في حال غيابه[٦٥].

إما القاضي شرف الدين بن أبي عصرون فقد أصيب بالعمى أواخر عمره (قبل موته بعشر سنوات) فجعل أبنه محمد ينوب عنه وهو باقٍ في منصب القضاء، وصنف جزءاً على المذهب الشافعي في جواز قضاء الأعمى[٦٦].

وعلى الرغم من اجتهاد السلاطين في العصر الأيوبي وتحريّهم في اختيار القضاة، إلا إنهم لخطورة هذا المنصب وحساسيته كانوا غالباً ما يخضعون المؤسسة القضائية إلى الرقابة المستمرة، وتتبع مسيرة القضاة لمعرفة أحوالهم الخاصة والعامة وعلاقاتهم بالمجتمع، وإذا ثبت لديهم إن سلوكيات بعض القضاة وممارساتهم لا تنسجم مع المعايير التي وضعت لهذه المؤسسة فغالباً ما يكون مصيرهم العزل. وأسباب العزل عديدة منها:

تخطي بعض القضاة لحدود وظيفتهم والتدخل في اختصاصات ووظائف أخرى بعيدة عن طبيعة عملهم، مثل ما حصل للقاضي "أبي حامد محمد بن أبي عصرون" الذي كان دائم التدخل في شؤون الجند، كما منح لنفسه الحق في مشاركة الأمراء ببعض الامتيازات التي كانت لا تمنح لغيرهم كاتخاذ الخيول والمماليك(٦٧).

ومن الاسباب الأخرى للعزل وحسب ما جاء ذكره في كتاب العيني(٦٨) هو الخروج على الدين والشريعة، فهذا "شهاب الدين السهروردي الحكيم"(٦٩) الذي أتهم بالتعطيل والتحلل وفساد عقيدته، فكان الناس مختلفين في أمره فمنهم: من نسبه إلى الإلحاد، ومنهم: من نسبه إلى الزندقة، ومنهم: من يرى فيه الصلاح، ومهما كان من أمره، فأن السلاطين الأيوبيين لم يتساهلوا معه عندما أفتى العلماء بإباحة قتله.

ويكون عزل القضاة أحياناً يكون بوشاية من المتصيدين والحاقدين، وخير مثال على ذلك: هي محنة "زكي الدين أبو العباس الظاهر محيى الدين"(٧٠) فأن هذا الرجل وفقاً للخبر الذي ساقه لنا العيني تعرض لمكيدة حاكها له جمال الدين المصري (ناظر بيت المال) لخصومة بينهما(٧١)، ورغم إنه كانت تتوفر فيه جميع مؤهلات القاضي الناجح، فكان يوصف بأنه: " **مّعرقاً في القضاء، ورئيساً نبيلاً محتشماً، عالماً، ماضي الأحكام**"(٧٢)، وكان من الفقهاء الذين يتمتعون بالعفة والنزاهة والهيبة(٧٣)، ومع كل ذلك فأن هذا الرجل تعرض إلى دسيسة من قبل جمال الدين يونس بن بدران المصري (ت٦٢٣هـ/١٢٢٥م) حيث أدعى الناظر أن القاضي زكي الدين كان قد استحوذ على أموال أودعها عنده رجلاً من كبار الدولة لفكاك أسرى المسلمين، فحاولت جماعة من أهل الخير دفع التهمة عن القاضي زكي الدين، إلا إن محاولتهم لم تثنِ الملك العادل من انزال العقوبة بالقاضي، وشككت بعض المصادر بذمة هذين الشاهدين، وألمحت إلى أنهم ما تقدموا إلى هذه الشهادة إلا بسبب حقدهم على القاضي لأحكام سابقة اتخذت ضدهم كان قد مضى بها زكي الدين(٧٤).

خامساً: قضاة الدولة الأيوبية :

تولى في هذه الحقبة عدد كبير من القضاة موزعين على البلاد التابعة للأيوبيين، وسنبدأ بالحديث عن قضاة بلاد الشام ومنهم:

الفقيه كمال الدين الشهرزوري (ت ٥٧٢هـ/١١٧٦م) الذي كان قاضياً في الدولة الزنكية[٧٥]، وبعد وفاة السلطان نور الدين زنكي (٥٦٩هـ/١١٧٣م) ومجيء صلاح الدين إلى دمشق، أبقى على القاضي كمال الدين ورحب به وأكرمه حتى بالغ في إكرامه[٧٦]، رغم ما كان يحدث بينهما من مشاحنات وعدم تقبل بعضهم البعض[٧٧]، وأستمر في منصب القضاء حتى وفاته (٥٧٢هـ/١١٧٦م)[٧٨].

ويتضح لنا من خلال بعض الروايات التي ذكرها العيني[٧٩] أن أسر دمشقية معينة مثل: آل الشهرزوري، وآل عصرون، وآل الزكي توارث عدد من أفرادها منصب القضاء رغم من المراتب العالية والسيادية التي تعتمد عليها السلطة الحاكمة في إرساء القواعد السليمة لتنظيم المجتمع ولا ينفع معها التوريث، لذا والحالة (توريث القضاء) في هذه الحقبة لعله يعود إما لنشأتهم العلمية وتمرسهم بالقضاء، أو إن السلاطين الأيوبيين تركوا لقضاة هذه الأسر لمقدرتهم ونزاهتهم وعدلهم، حرية أختيار من يجيء بعدهم، وغالباً ما يقع أختيار هؤلاء على أفراد من أسرهم يثقون بعلمهم ومقدرتهم على الاستنباط الفقهي ليتصدروا المسؤولية من بعدهم، فالقاضي كمال الدين الشهرزوري أوصى قبل وفاته أن يتولى أبن أخيه (ضياء الدين)[٨٠] القضاء من بعده. ورغم المناكفات التي كانت بين القاضي كمال الدين والسلطان صلاح الدين إلا إن وصيته نفذّت إكراماً لمكانته[٨١].

ومن آسرة آل عصرون تولى القضاء في دمشق، القاضي **شرف الدين بن أبي عصرون**، الذي استمر في منصبه إلى آخر عمره رغم إصابته بالعمى[٨٢]. والقاضي **(أبا حامد محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي عصرون)** الذي عزل سنة عن منصبه سنة (٥٧٨هـ/١١٩١م) لتمرده على السلطان[٨٣].

ومن أبرز من تولى قضاة دمشق لبني أيوب، القاضي "**جمال الدين بن الحرستاني**"[٨٤]، أختاره الملك العادل لمنصب القضاء رغم كبر سنه، إذ تولى المنصب وله من العمر أثنان

وتسعون سنة [٨٥]، الأمر الذي أثار استغراب الناس ومنهم شاعر الشام الشاغوري[٨٦] فقال فيه[٨٧]:

يا من ترع في خمل الخمول وما معانق الهم في سر وإعلان

لا تيأسن روح من نادى قاضي القضاة الجمال بن الحرستاني[٨٨].

إلا أن من يطالع سيرة الحرستاني وتدرجه في مسلك القضاء، لا يجد غرابة في أختيار العادل له، فالرجل أشتغل نائباً لأكفأ قضاة دمشق، القاضي شرف الدين بن أبي عصرون مدة طويلة، حاز خلالها من الفقه والعلم والدراية ما ناله، وما ثناء المعاصرين له من العلماء إلا دليلاً على ما وصل إليه الرجل من مكان مكين في القضاء، وفي ذلك ذكر أبن الأثير[٨٩] نقلاً عن العز بن عبد السلام[٩٠] ما قاله بحق هذا القاضي: "**ما رأيت أحداً أفقه من ابن الحرستاني**".

كان أبن الحرستاني من القضاة العدول لا يأخذه في قول الحق لومة لائم، ولم يكن من الذين يطلبون القضاء، ويدل على ذلك ما قاله للملك العادل أثناء حكمه على أحدى القضايا: " **ما احكم إلا بالكتاب والسنة وأنا فما سألتك القضاء فإن شئت وإلا فأبصر غيري**"[٩١].

هذا ولم يدخر الملك العادل جهداً في مداراة ومراعاة الحرستاني فقد خصص له رجلاً يقوم على راحته وقضاء حوائجه[٩٢].

وبعد وفاة الحرستاني أختار الملك العادل لقضاء دمشق، القاضي "**زكي الدين أبو العباس الطاهر بن يحيى الدين**" والذي كان قاضياً قبله إلا إن الملك العادل كان قد عزله[٩٣]

إلا إن هذا الاختيار لم يرق لأبنه المعظم عيسى إذ كان يبغضه وفي قلبه حزازات منه لكن حياؤه واحترامه لوالده يمنعاه من الافصاح عما في داخله من كره للقاضي زكي الدين، ولما مات والده الملك العادل، أخذ يتحين الفرص للإيقاع به، وجاءته الفرصة عندما أرسلت ست الشام عمة الملك المعظم بطلب القاضي زكي الدين والشهود لتشهدهم على الدار الذي حولته إلى مدرسة، ولما بلغ هذا الأمر الملك المعظم قال: "**يحضر إلى دار عمتي من غير أذني ويسمع كلامهما هو والشهود**"[٩٤].

ولعل هذه الحادثة تؤكد ما أسلفنا ذكره من أن القضاة في ظل الحكم الأيوبي لم يكونوا بمنأى عن سخط السلاطين وأذاهم الذي تستجد بعقوبات صادمة ومجحفة لا تليق بتاريخ القاضي ومكانته كما في حالة القاضي زكي الدين[٩٥].

وتوالى ذكر قضاة دمشق في كتاب العيني، نخص بالذكر منهم: **القاضي جمال الدين المصري**، الذي تسنم منصبه هذا سنة (٦١٨هـ/١٢٢١م) وكان قبل ذلك يشغل وكيل بيت المال[٩٦]. وتولى قضاء دمشق من بعده "**شمس الدين أحمد بن خليل الخويي**" [٩٧].

وفي سنة (٦٢٦هـ/١٢٢٨م) ولىّ الملك الناصر داود(٦٢٤_ ٦٥٦هـ/١٢٢٧_١٢٥٨م) **القاضي محيي الدين بن الزكي**[٩٨] منصب قاضي القضاة بدمشق[٩٩].

إما القضاة في سائر المدن الشامية الأخرى واليمن الذين أتى على ذكرهم العيني في كتابه هذا، هم: **جمال الدين بن عبدالله**، قاضي اليمن تولى قضاء عسقلان بعد فتح السلطان صلاح الدين لها، وكان ذلك سنة (٥٨٣هـ/١١٨٧م)[١٠٠]، **والقاضي أبن شداد** الذي تولى قضاء القدس الشريف[١٠١]، إما **القاضي محيي الدين بن الزكي** _الذي تقدم ذكره_ كان قبل تقلده منصب قاضي القضاة في دمشق، متولياً قضاء حلب بأمر من السلطان صلاح الدين[١٠٢]، وأخيراً **أبو حامد عبد العزيز المعروف بـ (الرفيع الجليلي)**[١٠٣] الذي تولى قضاء بعلبك بأمر من الملك الصالح إسماعيل[١٠٤].

إما مصر فأن العيني لم يذكر من قضاتها إلا الذين كانوا على عهد السلطان صلاح الدين، وهم: "**القاضي جلال الدين أبو القاسم هبة الله بن عبدالله بن كامل بن عبدالكريم الصوري**"[١٠٥]. والقاضي " **صدر الدين عبد الملك بن عيسى بن درباس بن مبشر بن عبدوس الهمذاني، الكردي الموصلي**"[١٠٦]. وصرف هذا بعد وفاة السلطان صلاح الدين وعين بدلاً عنه القاضي " **زين الدين علي بن يوسف الدمشقي**"[١٠٧]. هذا وقد أحجم العيني عن ذكر قضاة مصر خلال عهد السلاطين الذين جاءوا بعد صلاح الدين الأيوبي.

الهوامش:

(١) ابن فارس، احمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت٣٩٥هـ/١٠٠٤م)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. م، (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ج٥، ص٩٩؛ أبن منظور، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي(ت ٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ج١٥، ص١٨٦.

(٢) سورة طه، الآية ٧٢.

(٣) أبن فارس، مقاييس اللغة، ج٥، ص٩٩؛ الراوي، ريم هاني مداح وعثمان عبد العزيز صالح، الجوانب الإدارية والقضائية في كتاب المسند للإمام ابي يعلى الموصلي المتوفى سنة ٣٠٧هـ/٩١٩م، مجلة التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، مركز إحياء التراث العلمي العربي، العدد ٤٦، ٢٠٢٠م، ص٩.

(٤) سورة فصلت، الآية ١٢.

(٥) سورة البقرة، الآية ١١٧.

(٦) سورة الأحزاب، الآية ٢٣.

(٧) أبن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت٨٠٨هـ/١٤٠٦م)، تاريخ ابن خلدون، تح: سهيل زكار، ط١، دار الفكر، بيروت، (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ج١، ص٢٧٥.

(٨) ابو بكر بن مسعود بن احمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦ م)، ج٧، ص٢.

(٩) العاني، محمد شفيق، القضاء في الإسلام وأشهر قضاته، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٢٠، بغداد، (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م)، ص٢٥.

(١٠) الشجيري، سندس زيدان خلف، التراتيب الإدارية في تاريخ خليفة بن خياط (٢٤٠هـ)، مجلة التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العدد الرابع، ٢٠٠٧م، ص٣٢٨.

(١١) سورة المائدة، الآية (٤٩).

(١٢) أبن أبي الدم، شهاب الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبدالله (ت ٦٤٢هـ/١٢٤٤م)، أدب القضاء، تح: محيي هلال السرحان، ط١، مطبعة الرشاد، بغداد، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ج١، ص١٢٨.

(١٣) زيدان، تاريخ التمدن، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ج١، ص٢٣٥.

(١٤) العزاوي، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص١٦٠.

(١٥) حسن، ابراهيم حسن، النظم الإسلامية، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م)، ص٣٣٤.

(١٦) شلبي، ابو زيد، تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة، (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ص١١٠؛ العاني، محمد شفيق، القضاء في الإسلام وأشهر قضاته، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٢٠، بغداد، (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م)، ص٣٢.

(١٧) فوزي، فاروق عمر، تاريخ النظم الإسلامية، ط١، دار الشروق، عمان، (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص٢٨٩.

(١٨) عقد الجمان، ج١، ص١٤٩_ ١٧٣.

(١٩) عقد الجمان، ج١، ص١٥٤.

(٢٠) انشأها السلطان نور الدين زنكي لرفع الظلم عن رعاياه. للمزيد من التفاصيل حول هذا الدار ينظر: أبن الأثير، التاريخ الباهر، ص١٦٨؛ سبط أبن الجوزي، مرآة الزمان، ج٢١، ص٢٠٦.
وعن جلويس السلطان بهذا الدار لخلاص المظالم ينظر: القلقشندي ، احمد بن علي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج٤، ص٤٦.

(٢١) عقد الجمان، ج١، ص١٥٥، ١٥٦؛ ينظر أيضاً: سبط ابن الجوزي، شمس الدين ابو المظفر (ت٦٥٤هـ/١٢٥٦م)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تح: إبراهيم الزيبق، ط١، دار الرسالة العالمية، دمشق_ بيروت، (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، ج٢١، ص٢٠٦؛ الذهبي، تأريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ج٣٩، ص٣٧٩؛ سبط ابن العجمي، احمد بن إبراهيم بن محمد (ت٨٨٤هـ/١٤٧٩م)، كنوز الذهب في تاريخ حلب، ط١، دار القلم، حلب، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ج١، ص٥٤٦.

(٢٢) هو أبو الفضل، محمد بن أبي محمد، الشهرزوري، الملقب بكمال الدين، فقيه على المذهب الشافعي، تولى القضاء في بلاد الشام، وكذلك قضاء الموصل، بنى مدرسة للشافعية، ورباطاً في المدينة المنورة، توفي سنة (٥٧٢هـ/١١٧٦). للمزيد من التفاصيل ينظر: أبن خلكان، ابن خلكان، ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد (ت٦٨١هـ/١٢٨٢م)، وفيات الاعيان وأنباء ابناء الزمان،

تح: احسان عباس، ط١، دار الصادر، بيروت، (١٤١٣هـ/١٩٩٤م)، ج٤، ص٢٤١؛ العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٥٥.

(٢٣) العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٥٦؛ ينظر أيضاً: سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج٢١، ص٢٠٦.

(٢٤) العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٥٦؛ ينظر أيضاً: سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج٢١، ص٢٠٧.

(٢٥) العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٥٧.

(٢٦) العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٥٧.

(٢٧) العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٥٦.

(٢٨) العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٥٨.

(٢٩) العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٥٨.

(٣٠) أبن الأثير، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، تح: عبدالقادر احمد طليمات، دار الكتب الحديثة، القاهرة، (١٣٨٢هـ/١٩٦٣م)، ص١٦٧.

(٣١) عقد الجمان، ج١، ص٢٥٥، ج٢، ص١٣٢.

(٣٢) أصلها الشحنة، وهي لفظة تركية_ فارسية تعني: صاحب الشرطة أو العسس. للمزيد من التفاصيل ينظر: الخطيب، الخطيب، مصطفى عبدالكريم، معجم المصطلحات والالقاب التاريخية، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م) ، ص٢٦٩.

(٣٣) العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٥٨، ١٦٦، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧.

(٣٤) أبن خلكان، وفيات الأعيان، ج٤، ص٢٤٢، ٢٤٣؛ الصفدي، صلاح الدين خليل بن آيبك (ت ٧٦٤هـ/١٣٦٣م)، الوافي بالوفيات، تح: احمد الارناؤوط وتركي مصطفى، دار احياء التراث، بيروت، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ج٣، ص٢٦٦؛ العيني، عقد الجمان، ج١، ص٢٥٥.

(٣٥) أبن الأثير، التاريخ الباهر، ص٦٣؛ ابو شامة، ابو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٦٦٥هـ/١٢٦٧م)، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تح: إبراهيم الزيبق، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج١، ص١٣٥؛ كرد علي، محمد عبد الرزاق ، خطط الشام، ط٣، مكتبة النوري، دمشق، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ج٢، ص١٥.

([٣٦]) عقد الجمان، ج١، ص١٠٩.

([٣٧]) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص١٣٢؛ ينظر أيضاً: الخطيب البغدادي، ابو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ/١٠٧٢م)، تاريخ بغداد وذيوله، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ج١٥، ص٢٢١؛ أبن اللمش، الطيب ابو حفص عمر بن الخضر (ت٦٤٠هـ/١٢٤٢م)، تاريخ دنيسر، تح: إبراهيم صالح، ط١، دار البشائر، د.م، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ص١٣٠؛ أبن خلكان، وفيات الأعيان، ج٣، ص٥٣؛ سبط أبن الجوزي، مرآة الزمان، ج٢١، ص٥٣.

([٣٨]) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص١٣٣؛ ينظر أيضاً: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٣، ص٥٣.

([٣٩]) عقد الجمان، ج١، ص٥٩.

([٤٠]) العيني، عقد الجمان، ج١، ص٦٩_٧٣.

([٤١]) حسن، النظم الإسلامية، ص٣٤٩.

([٤٢]) هم فرقة شيعية ينتمون إلى (إسماعيل بن جعفر الصادق (عليه السلام))، كانوا يعتقدون بإمامته وأبنائه من بعده، رفض هؤلاء إمامة الأخ الأصغر لإسماعيل وهو موسى الكاظم (عليه السلام) وذريته كما يعتقد الاثني عشرية، لكون الإمامة عندهم من الأب إلى الأبن الأكبر، ولا تنتقل من الأخ إلى أخيه بعد الأماميين الحسن والحسين (عليهما السلام). للمزيد من التفاصيل ينظر: النوبختي، الحسن بن موسى (ت٣٠٠هـ/٩١٣م)، فرق الشيعة، منشورات الرضا، بيروت،٢٠٠٢م، ص١١٤؛ الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت٥٤٨هـ/١١٥٣م)، الملل والنحل، تح: عبد العزيز الوكيل، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م)، ج١، ص١٩٢؛ نوح، علي، الإسماعيلية بين خصومها وأنصارها، دار التوحيدي للنشر، حمص، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص ٤٧ وما بعدها، ص١١٤.

([٤٣]) هو صدر الدين عبد الملك بن درباس، الماراني، الكردي، قاضي القضاة بالديار الصرية، قاضي الديار الغربية، كان ذو مكانة وحظوة عند السلطان، تمهر في المذهب وأصول الفقه حتى تمكن منهما واتقنهما، توفي في الليلة الخامسة من رجب سنة (٦٠٥هـ/١٢٠٨م). للمزيد من التفاصيل ينظر: أبن خلكان، وفيات الأعيان، ج٣، ص٢٤٢؛ العيني، عقد الجمان، ج٣، ص٢٢٧.

([٤٤]) العيني، عقد الجمان، ج١، ص٦٢، ٦٣.

(٤٥) تسمى بالمدرسة القمحية شيدها السلطان صلاح الدين سنة (٥٦٦هـ/١١٧٠م) بجوار الجامع العتيق في الديار المصرية، كانت قبل ذلك تعرف بدار الغزل (يباع فيها الغزل) فهدمها السلطان وبنى مكانها مدرسة لتدريس الفقه المالكي، ورتب فيها أربعة من المدرسين. للمزيد من التفاصيل ينظر: المقريزي، الخطط، ج٤، ص٢٠١.

(٤٦) العيني، عقد الجمان، ج١، ص٦٣.

(٤٧) بنتها السيدة تغريد أم العزيز بالله بن المعز، وكانت مطلة على نهر النيل، ولم يكن بمصر أحسن منها، كما تداولها الخلفاء من بعد المعز حيث كانت معدة لنزهتهم. للمزيد من التفاصيل ينظر: المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ج٢، ص٤٢٦.

(٤٨) العيني، عقد الجمان، ج١، ص٦٣.

(٤٩) العيني، عقد الجمان، ج١، ص٦٤

(٥٠) العيني، عقد الجمان، ج٤، ص١٦٥؛ ينظر أيضاً: أبن خلكان، وفيات الأعيان، ج٣، ص٤٩٤؛ اليافعي، ابو محمد عفيف الدين عبدالله بن اسعد (٧٦٨هـ/١٣٦٧م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج٤، ص٤٦؛ القرشي، القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصرالله (ت ٧٧٥هـ/١٣٧٣م)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مكتبة مير محمد كتب خانة، كراتشي، د.ت، ج١، ص٤٠٣؛ اللكنوي، ابو الحسنات محمد عبدالحي (ت ١٣٠٤هـ/١٨٨٧م)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ط١، دار السعادة، مصر، (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)، ص١٥٢.

(٥١) عقد الجمان، ج٤، ١٦٥؛ ينظر أيضاً: ابن واصل، ابن واصل، محمد بن سالم بن نصرالله بن سالم (٦٩٧هـ/١٢٩٨م)، مفرج الكروب في اخبار بني أيوب، تح: حسنين محمد ربيع، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (١٣٧٧هـ/١٩٥٧م)، ج٤، ص٢١١.

(٥٢) عقد الجمان، ج٤، ص١٦٨.

(٥٣) انشأها المعظم عيسى سنة (٦٢١هـ/١٢٢٤م) بالصالحية، في سفح قاسيون الغربي ، بجوار المدرسة العزيزية. للمزيد من التفاصيل ينظر: النعيمي، الدارس، ج١، ص٤٤٥؛ أبن بدران، عبد

القادر بن أحمد بن مصطفى، منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، تح: زهير الشاويش، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، (١٤٠٦هـ/١٩٨٥م)، ص٢٠١.

([٥٤]) عقد الجمان، ج٢، ص٦٦؛ ينظر أيضاً: أبو شامة، الروضتين، ج٣، ص٣١٢.

([٥٥]) هو عبد اللطيف بن أبي النجيب عبد القاهر بن عبدالله محمد السهروردي، أبو محمد، ولد سنة (٥٣٤هـ/١١٣٩م)، وتوفي سنة (٦١٦هـ/١٢١٩م) في إربل، كان السهروردي قد ولي القضاء في بعض البلاد أيام السلطان صلاح الدين ثم أستقر في إربل إلى أن توفي. للمزيد من التفاصيل ينظر: أبن نقطة، محمد بن عبد الغني بن ابي بكر (ت ٦٢٩هـ/١٢٣١م)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تح: كمال يوسف الحوت، ط١، دار الكتب العلمية، (د. م، ١٩٨٨م)، ص٣٨١؛ ابن حجر العسقلاني، ابو الفضل احمد بن علي بن محمد بن احمد (ت ٨٥٢ هـ/١٤٤٩م)، لسان الميزان، تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، دار البشائر الإسلامية، (د. م، ٢٠٠٢م)، ج٥، ص٢٤٧.

([٥٦]) عقد الجمان، ج٢، ص٨٣.

([٥٧]) هو أبو محمد، جمال الدين عبدالله بن عمر بن عبدالله، الدمشقي، الشافعي، ولد بحدود (٥٥٣هـ/١١٥٨ م) وقيل (٥٣٠هـ/١١٣٥م) تخميناً، توجه إلى اليمن بصحبة توارنشاه، وأصبح ذو قبول وحظوة عنده فولاه القضاء في اليمن، وعلى أثر ذلك أصبح معروفاً بلقب قاضي اليمن، توفي سنة (٦٢٠هـ/١٢٢٣م) في دمشق. للمزيد من التفاصيل ينظر: أبن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(ت ٧٧٤ه/١٣٧٢م)، طبقات الشافعيين، تح: أحمد عمر هاشم محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣)، ص٧٩٤؛ أبن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي (ت٨٠٤ه /١٤٠١م)، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، تح: أيمن نصر الأزهري وسيد مهني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ص٣٤٤؛ المقريزي، تقي الدين احمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢م)، المقفى الكبير، تح: محمد اليعلاوي، ط٢، دار الغرب الاسلامي، بيروت، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ج٤، ص٣٤٩.

([٥٨]) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص٧٤.

([٥٩]) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص١١، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ج٣، ص١٥٧.

(٦٠) كان فقيهاً على المذهب الشافعي، له عدّة مؤلفات ، أختصر كتاب الأم للإمام الشافعي، تولى التدريس في المدرسة الأرمنية من قبل الوزير صفي الدين بن شكر. للمزيد من التفاصيل ينظر: العيني، عقد الجمان، ج٤، ص١٤٥.

(٦١) تسمى بالمدرسة العادلية الكبرى، موقعها داخل مدينة دمشق، أول من انشأها هو السلطان نور الدين زنكي، لكنه توفي ولم يكتمل بنائها بعد، وبقيت على هذا الحال حتى بنى بعضها السلطان الملك العادل إلا إنه توفي ولا يتكمل بنائها أيضاً، وفي عهد الملبك المعظم استكمل بنائها بشكل نهائي ووقف الأوقاف عليها. للمزيد من التفاصيل ينظر: النعيمي، النعيمي، عبدالقادر بن محمد (٩٢٧هـ/١٥٢١م)، الدارس في تاريخ المدارس، تح: ابراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، د. م، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ج١، ص٢٧١.

(٦٢) العيني، عقد الجمان، ج٤، ص١٤٥.

(٦٣) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص٢٤٦.

(٦٤) هو زين الدين نبأ بن الفضل بن سليمان، المشهور بـ (أبن البانياسي)، نائب القاضي في حلب. للمزيد من التفاصيل ينظر: أبن المظفر، محمد بن عمر بن المظفر بن شاهنشاه (ت ٦١٧هـ/١٢٢٠م)، مضمار الحقائق وسر الخلائق، تح: حسن حبشي، عالم الكتب، القاهرة، د.ت، ص١٤٥.

(٦٥) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص١٥؛ ينظر أيضاً: أبن العديم، زبدة الحلب في تاريخ حلب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ص٣٩٦؛ أبو شامة، الروضتين، ج٣، ص١٧٤؛ أبن خلكان، وفيات الأعيان، ج٧، ص٨٩.

(٦٦) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص١٣٣.

(٦٧) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص٢١٥؛ ينظر أيضاً: سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج٢١، ص٣٨٩.

(٦٨) عقد الجمان، ج٢، ص٢١٩، ٢٢٠.

(٦٩) هو أبو الفتوح، شهاب الدين يحيى بن حبش بن أميرك، كان من العلماء المشهورين في عصره، أوحد زمانه في العلوم الحكمية، كما برع في الأصول الفقهية، وكان عارفاً بعلم السيمياء. للمزيد من التفاصيل ينظر: العيني، عقد الجمان، ج٢، ص٢١٧.

(٧٠) هو الطاهر، زكي الدين أبو العباس بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى، بن قاضي القضاة محيي الدين، تولى منصب القضاء مرتين، كان معروفاً في الرياسة ومعرقاً بالقضاء، توفي سنة (٦١٧هـ/ ١٢٢٠م). للمزيد من التفاصيل ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤٤، ص٣٣٧؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٦، ص٢٣٤؛ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (٧٧١هـ/١٣٧٠م)، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، ج٨، ص١٥٣؛ أبن كثير، طبقات الشافعيين، ص٧٩٢.

(٧١) عقد الجمان، ج٤، ص١٧.

(٧٢) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤٤، ص٣٣٦؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٦، ص٢٣٤؛

(٧٣) العيني، عقد الجمان، ج٤، ص١٤٥.

(٧٤) المياح، مشتاق كاظم عاكول، أسرة آل الزكي ودورها في القضاء والإدارة بدمشق في القرنين السادس والسابع الهجريين، مجلة ديالى، العدد الثامن والستون، ٢٠١٥م، ص٤٨٦.

(٧٥) العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٥٥، ١٥٨، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٥.

(٧٦) العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٩٦.

(٧٧) العيني، عقد الجمان، ج١، ص٢٠٢.

(٧٨) العيني، عقد الجمان، ج١، ص٢٥٥_ ٢٥٧.

(٧٩) العيني، عقد الجمان، ج١، ص٢٥٧؛ ينظر أيضاً: أبن واصل، مفرج الكروب، ج٢، ص٥٠.

(٨٠) هو ضياء الدين، أبو الفضائل، القاسم بن تاج الدين يحيى بن عبدالله بن القاسم الشهرزوري، ولد سنة (٥٣٤هـ/١١٤٠م)، تولى القضاء في البلاد الشامية بعد وفاة عمه، إلا إنه أنفصل عن منصب القضاء سنة (٥٧٣هـ/١١٧٦م). للمزيد من التفاصيل ينظر: أبن خلكان، وفيات الأعيان، ج٣، ص٥٤؛ العيني، عقد الجمان، ج٢، ص١٣٣؛ الأوتاني، أحمد، دمشق في العصر الأيوبي، ط١، التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م)، ص١٧٨.

(٨١) أبن كثير، البداية والنهاية، تح: عبدالله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج١٦، ص٥١٧.

(٨٢) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص١٣٣.

(٨٣) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص٢١٥.

(٨٤) هو عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل، جمال الدين بن الحرستاني، أبو القاسم الأنصاري، شيخ القضاة، العالم، الصالح، المفتي، الشيخ الإمام، ولد سنة (٥٢٠هـ/١١٢٦م) وتوفي سنة (٦١٤هـ/ ١٢١٧م). للمزيد من التفاصيل ينظر: الذهبي، سير إعلام النبلاء، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، د. م، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج٢٢، ص٨٠؛ العيني، عقد الجمان، ج٣، ص٣٢٤.

(٨٥) العيني، عقد الجمان، ج٣، ص٣٢٤، ٣٢٥؛ ينظر أيضاً: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٢، ص٨٢.

(٨٦) هو فتيان بن علي بن فتيان بن ثمال، الأسدي، الدمشقي، الحنفي، المعروف بالشاغوري، كان شاعراً ماهراً، نحوياً، فاضلاً، خدم الملوك ومدحهم، توفي سنة (٦١٥هـ/١٢١٨م). للمزيد من التفاصيل ينظر: أبن الشعار، ابن الشعار، كمال الدين ابو البركات (ت٦٥٤هـ/١٢٥٦م)، قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، تح: كامل سلمان الجبوري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ج٤، ص٣١٤؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٤، ص٢٤؛ السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ج٢، ص٢٤٣.

(٨٧) العيني، عقد الجمان، ج٣، ص٣٢٥.

(٨٨) وردت هذه الأبيات في المصادر مع بعض الاختلافات، فعلى سبيل المثال: وردت عند الصفدي بالقول:

"يا من تدرع في حمل الحمول ويا ... معانق الهم في سر وإعلان

لا تأنسا روح من نادى لذِي مائة ... قَاضي الْقُضَاة الجمال ابن الحرستاني"

ينظر: الوافي بالوفيات، ج١٨، ص٢٧٤.

(٨٩) البداية والنهاية، ج١٧، ص٦٧.

(٩٠) هو عز الدين بن عبد السلام بن عبد العزيز بن أبي القاسم، سلطان العلماء، وشيخ الإسلام، كان بارعاً في عدّة علوم منها الفقه، والأصول العربية، والشعر، توفي سنة (٦٦٠هـ/١٢٦١م) في مصر. للمزيد من التفاصيل ينظر: السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح:

محمد ابو الفضل إبراهيم، ط١، دار احياء الكتب العربية، مصر، (١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، ج١، ص٣١٦.

(٩١) العيني، عقد الجمان، ج٣، ص٣٢٦.

(٩٢) العيني، عقد الجمان، ج٣، ص٣٢٤، ٣٢٥؛ ينظر أيضاً: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٢، ص٨٢.

(٩٣) العيني، عقد الجمان، ج٣، ص٣٢٤، ٣٢٦؛ ينظر أيضاً: النويري، احمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم (ت٧٣٣هـ/١٣٣٣م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م)، ج٢٩، ص٦٩.

(٩٤) العيني، عقد الجمان، ج٤، ص١٦؛ ينظر أيضاً: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤٤، ص٣٣٦.

(٩٥) عقد الجمان، ج٤، ص١٧.

(٩٦) العيني، عقد الجمان، ج٤، ص٧٠، ١٤٥.

(٩٧) العيني، عقد الجمان، ج٤، ص١٤٥. والخويي: هو شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة بن جعفر الخويي، الشيخ العلامة، كان عالماً بفنون كثيرة، حسن الأخلاق، جميل المعاشرة، تولى منصب قاضي القضاة، توفي وله من العمر ٩٥ عاماً. للمزيد من التفاصيل ينظر: أبن كثير، البداية والنهاية، ج١٧، ص٢٤٩.

(٩٨) هو محيي الدين أبو المعالي، محمد بن علي بن محمد بن يحيى بن علي بن عبد العزيز، أبو الفضل يحيى بن قاضي القضاة، القرشي، الأموي، تولى القضاء في دمشق غير مرة، وينحدر محيي الدين من أسرة عملت في القضاء وبخاصة دمشق. للمزيد من التفاصيل ينظر: أبن كثير، البداية والنهاية، ج١٧، ص٤٨٩.

(٩٩) العيني، عقد الجمان، ج٤، ص٢٢٥.

(١٠٠) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص٧٤.

(١٠١) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص٢٤٦.

(١٠٢) العيني، عقد الجمان، ج٢، ص١٢، ١٣، ١٥، ٧٨، ٢١٥، ج٣، ص٥٧، ١٥٨.

(١٠٣) هو الرفيع عبد العزيز بن عبد الواحد بن إسماعيل، رفيع الدين، أبو حامد الجليلي، الشافعي، المعروف بالرفيع الجليلي، قاضي القضاة بدمشق، تولى قضاء بعلبك قبل ذلك على أيام الملك

الصالح إسماعيل، كان هذا القاضي سيء الصيت، رديء العقيدة، مستهتراً بأمور العقيدة، فعل بالناس الأفاعيل، كان يستعمل شهود الزور كثيراً، قتل سنة (٦٤٢هـ/١٢٤٤م). للمزيد من التفاصيل ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٣، ص١٠٩؛ أبن شاكر الكتبي، محمد بن شاكر بن احمد (ت٧٦٤هـ/١٣٦٢م)، فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت، (١٣٩٤هـ/١٩٧٣م)، ج٢، ص٣٥٢؛ أبن دقماق، صارم الدين إبراهيم (ت ٨٠٩هـ/ ١٤٠٧م)، نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، تح: سمير طبارة، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ص١١٨؛ أبن تغري بردي، جمال الدين ابي المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، مصر، د.ت، ج٦، ص٣٥٠.

(١٠٤) النويري، نهاية الأرب، ج٢٩، ص٢٧١.

(١٠٥) ولاه السلطان صلاح الدين القضاء في ذي الحجة سنة (٥٦٥هـ/١١٦٩م) ثم صرفه في العام التالي (٥٦٦هـ/١١٧٠م). للمزيد من التفاصيل ينظر: العيني، عقد الجمان، ج٢، ص٢٨٨.

(١٠٦) تولى قضاء القضاة (أعلى منصب في المؤسسة القضائية) سنة (٥٦٦هـ/١١٧٠م) وأعطاه السلطان صلاحيات واسعة، كما استنابه في كافة الأعمال الشافعية. للمزيد ينظر: العيني، عقد الجمان، ج١، ص٦٢، ج٢، ص٢٨٨، ج٣، ص٢٢٧.

(١٠٧) تولى القضاء في الديار المصرية بعد وفاة السلطان صلاح الدين أي في سنة (٥٩٠هـ/١١٩٣م) عوضاً عن صدر الدين بن درباس بعناية جماعة من المماليك به. ينظر: المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج١، ص٢٣٥؛ العيني، عقد الجمان، ج٢، ص٢٨٨، ج٣، ص٢٢٧.